

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور الاقتصاد الكليّ

**امتداد الآثار الاقتصادية
الإقليمية والعالمية
إلى الأردن**





4	المُلخَص التَّنفيذِي
7	التقديم
8	استمرار تأثير القطاع الحقيقي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
11	تأثير القطاع الخارجي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
18	تأثير القطاع الخارجي بالأوضاع الاقتصادية في دول الخليج
20	تأثير القطاع الحكومي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
22	تأثير القطاع النقدي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
24	تأثير القطاع المالي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
25	تأثير قطاع الطاقة بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية
26	الأزمة السورية
30	خلاصة للسياسة الاقتصادية وانعكاساتها (توصيات)
33	الملاحق الإحصائية

الملخص التنفيذي

يهدف هذا القسم إلى إلقاء الضوء على الأوضاع العامة للاقتصاد الأردني في ظلّ التطورات العالمية والإقليمية التي حدثت حتى عام 2018. ومن المعروف أن الاقتصاد الأردني ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي منذ عام 2000، بعد توقيع العديد من الاتفاقيات العالمية للتجارة الحرة، والدخول في منظومة الدول المشاركة في منظمة التجارة العالمية، والتوسُّع في العلاقات التجارية مع دول الإقليم، ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تنتمي إليها 16 دولة عربية، أو خارج تلك الاتفاقية. كما توسَّع الاقتصاد الأردني منذ بداية الألفية الثالثة في علاقاته التجارية والاقتصادية مع العديد من دول العالم، عبر اتفاقيات تعاون مشترك لتبسيط التجارة، وتسهيل التبادل التجاري مع الأردن أو مع دول المنطقة أو العالم الخارجي من خلاله.

وتم في هذا القسم دراسة أثر التغيرات في المجالين الدولي والإقليمي على الاقتصاد الأردني، ضمن توصيف مرجعي يساعد على فهم التأثير الذي تتركه التطورات العالمية والإقليمية على مفاصل الاقتصاد الوطني وقطاعاته. وانطلاقاً من ذلك تم تناول أثر تلك التطورات العالمية والإقليمية على القطاع الحقيقي، ثم تحليل تأثير القطاع الخارجي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية، وخاصة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والتبادل التجاري بمعطيات كل من التطورات العالمية في ظلّ الحرب التجارية القائمة، والتطورات الإقليمية في ظلّ تطورات إيجابية على الساحتين العراقية والسورية. يلي ذلك تحليل التطورات الإقليمية في العراق ومنطقة الخليج واستمرار

الآثار المترتبة على إغلاق الحدود على التجارة البينية مع دول الجوار، ثم دراسة أثر إغلاق المعابر الحدودية على قطاع الزراعة، وعرض تأثير القطاع الخارجي بالأوضاع الاقتصادية في دول الخليج، وأثر التطورات العالمية والإقليمية على القطاع الحكومي الأردني، مع التركيز على وضع العجز المالي والمديونية الخارجية اللذين شهدا تطورات إيجابية طفيفة مع التحديات التي فرضتها حالة العالم والإقليم والمتمثلة بعدم اليقين والتذبذب، وخاصة في ما يتصل بالشأن الاقتصادي.

ويتطرق القسم التالي إلى أثر التطورات العالمية والإقليمية على القطاع النقدي الأردني، ويتضح من خلال ذلك قوة الجهاز المصرفي الأردني ومتانته واستقراره وفقاً للمؤشرات العالمية والمحلية كافة، كما يتضح استمرار حالة الاستقرار النقدي، عبر احتياطات أجنبية وافية وقادرة على تمويل ضعف المتطلب العالمي من الواردات. ثم يتم التعرّيج على وضع القطاع المالي والتحديات الكبرى التي يواجهها مستوى التداول في السوق المالي الأردني، والتحديات التي تجعله الأضعف ضمن القطاعات الاقتصادية الكلية للبلاد، مع الإشارة إلى الحاجة إلى تنشيط هذا السوق عبر اكتتابات جديدة قد تساهم الحكومة في تنشيطها عبر مشاريع الشراكة المقترحة من طرفها مع القطاع الخاص، المحلي والدولي على حدّ سواء. ثم يتم تناول وضع الطاقة وتأثيرها - وخاصة في مجال كلفة الإنتاج وسعر التوزيع - بما يشهده العالم من تطورات في ظلّ زيادة متوسط أسعار النفط خلال عام 2018. وقد بات من الواضح أن ثمة حاجة ماسة إلى الاستمرار في جهود تنويع مصادر استيراد الطاقة، وفي تنويع مصادر توليدها داخل الدولة، وفي الوصول إلى كلف إنتاج تتناسب ومستويات التكاليف على المستويين الدولي والإقليمي. يلي ذلك دراسة التطورات للأزمة السورية وتبعاتها على الاقتصاد الوطني، وقد خصص الجزء الأخير من هذا القسم ليكون حوصلة النقاش في الأقسام السابقة و خلاصة النتائج، مع تقديم عدد من التوصيات والانعكاسات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد الوطني في وجه التحديات الكبرى التي يشهدها العالم ومن ضمنه هذه المنطقة.

ويمكن الاستخلاص من هذا القسم أنّ الأردن مرّ خلال العقود الثلاثة الماضية بأزمات عدّة، إقليمية وعالمية، ساهمت في تباطؤ نموه الاقتصادي وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه المرجوة، مما جعله غير قادر على تحمّل أيّ أعباء إضافية. ومن هذه الأزمات حرب الخليج الثانية وما تبعها من انخفاض في سعر صرف الدينار الأردني، والحرب الأميركية على العراق والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الأردني بسبب ارتفاع سعر النفط



وموجات اللجوء العراقي إلى الأردن، والأزمة المالية العالمية التي هزت تداعياتها العالمَ بأكمله، فكان للاقتصاد الأردني نصيب من التأثير السلبي الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية كافة (المالي والصناعي والزراعي والتجاري). ثم جاء ما يُسمى «الربيع العربي» وتبعاته المتمثلة في اللجوء السوري، وتفجير خطّ الغاز المصري وتكاليفه على الدولة والمواطن، الأمر الذي نتج عنه تراكم في الديون الخارجية، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة نسبة البطالة، وتردّي الخدمات الصحية والتعليمية، وإضعاف البنية التحتية. كما تأثر الاقتصاد الأردني تأثراً كبيراً في الدورات الاقتصادية العالمية وتقلّبات أسعار النفط وما نتج عنها من ارتفاع في الأسعار وكلف الإنتاج.

التقديم

ظل الاقتصاد الأردني يعمل ضمن مفهوم الاقتصاد الصغير المفتوح المختلط منذ نشأته، وظل ارتباطه بإقليمه هو المحرك الأساسي لعجلة النمو والتنمية، حتى العشرينين واجه الأردن أزمته المالية والاقتصادية الكبرى مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ووجد نفسه أمام استحقاقات اقتصادية داخلية، ولدت تغييرات سياسية وديموغرافية من جهة، وفرضت عليه من جهة أخرى اللجوء للمرة الأولى إلى برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي منذ مطلع التسعينات. إلا أن غزو العراق للكويت عام 1990 وما نتج عنه من عودة ما يقرب من 300 ألف أردني فجأة إلى البلاد، إضافة إلى تدفق العديد من أبناء العراق وبعض المقيمين فيه إلى الأردن، ولدت تحدياً داخلياً جديداً أفرزته معطيات أزمة الخليج في ذلك الوقت، وفرضت معه معطيات جديدة في العلاقة الإقليمية مع الأردن على النسقين السياسي والاقتصادي على حد سواء. وقد كان التأثير الاقتصادي على الاقتصاد الوطني وبنيتها التحتية ملموساً وكبيراً، بفعل ضغوط اللاجئين والمهاجرين والعائدين. وكان من الحكمة أن يعاد النظر في نسق ارتباط الاقتصاد الأردني في الإطارين الإقليمي والدولي.

وشهدت بداية الألفية الثالثة إعادة تموضع للاقتصاد، فقد تولد عنها انضمام الأردن الكامل إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الأخرى. كما نتج عنها تفعيل الشراكة الأوروبية، والدخول ضمن منظومة شراكة اليورو متوسطة، والتوسع في الوقت نفسه في مفهوم الاقتصاد التشاركي مع القطاع الخاص عبر التخصيص أو الخصخصة للعديد من المشاريع والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة، مثل الاتصالات والإسمنت وخدمات المطار والفوسفات، وذلك بفعل الأثر الهيكلي لبرامج التصحيح المتعاقبة والتي لم يتخرج منها الأردن بعد أول برنامج وقعه في عام 1990 إلا في منتصف عام 2004، قبل أن يعود إلى تلك البرامج ومرارة وصفاتها مرة أخرى منذ منتصف عام 2012.

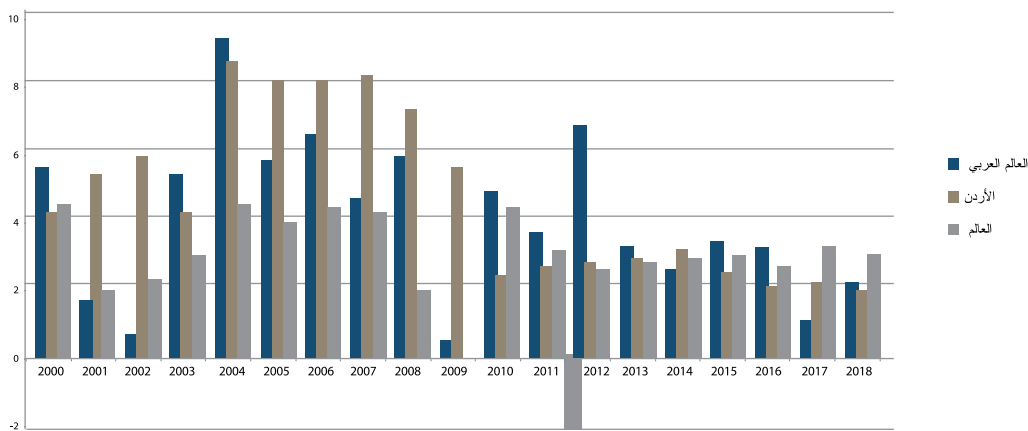
وقد تأثر الأردن أيضاً بالعديد من الصدمات الخارجية التي عصفت بالعالم والإقليم، بدءاً من تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار السلع الأساسية، وصولاً إلى ظهور ما يُسمى «الربيع العربي» وما تبعه من تطورات إقليمية وأيديولوجية تمثلت في ظهور تنظيم «داعش» وما ترتب عليها من إغلاق للحدود التجارية مع كل من سوريا والعراق، وكذلك الحرب الأهلية في سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وما ترتب على ذلك من تكاليف وأعباء على الأردن جراء الاستضافة، علاوة على ما ترتب على تفجير خط الغاز المصري-الأردني وما تبعه من ارتفاع في فاتورة الطاقة وتحمل الأردن التكاليف الإضافية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الوقود الثقيل، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع مديونية الحكومة بما يقارب 6 مليارات دينار أردني.

استمرار تأثير القطاع الحقيقي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

لقد تأثر القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني بإرهاقات الأوضاع العالمية والإقليمية مباشرة من خلال تأثره بالأزمة السورية، وبالتطورات الإقليمية في العراق ومنطقة الخليج، وأخيراً بالبعد العالمي في إطار تبعات الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة على شركائها السابقين، وخاصة الصين. كما ظهرت آثار غير مباشرة تمثلت في تأثر الدورة الاقتصادية المحلية بالدورة الاقتصادية العالمية والتي أدت إلى انخفاض الطلب الكلي على المنتجات والخدمات المحلية، إضافة إلى تراجع زخم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكما هو ملاحظ من الشكل رقم (1)، فقد توافقت النمو الاقتصادي في الأردن مع النمو الاقتصادي في الدول العربية وفي العالم، إذ انعكست الارتدادات السلبية لتراجع الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي على الاقتصاد الأردني، وخاصة في أعقاب انخفاض أسعار النفط، وتداعيات الحرب على اليمن، إضافة إلى القرارات الاقتصادية الإصلاحية التي اتخذتها السعودية، والمقاطعة السياسية لقطر وما ترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، إذ تعدّ دول الخليج العربي من أهم الشركاء الاقتصاديين للأردن من الناحيتين التجارية والاستثمارية، إضافة إلى أن غالبية المغتربين الأردنيين يعملون في تلك البلدان، وتُشكل تحويلاتهم المالية إلى الأردن أحد الروافد المهمة للاقتصاد. ومن جانب آخر انعكست التوقعات السلبية العالمية على التوقعات المحلية، الأمر الذي ساهم في إحجام العديد من المستثمرين المحليين والأجانب عن الدخول في استثمارات جديدة.

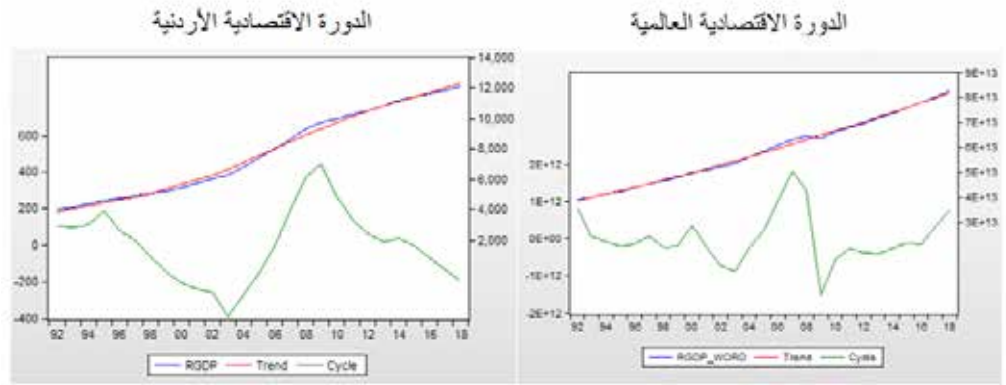
الشكل رقم (1)
النمو الاقتصادي في العالم وفي الدول العربية وفي الأردن (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2018.

وبتمثيل الدورة الاقتصادية الأردنية¹ كما هو موضح في الشكل رقم (2)، يظهر أن الاقتصاد الأردني يمر بدورة اقتصادية انكماشية بالتوافق مع الدورة الاقتصادية الانكماشية العالمية، مع وجود مدة أبطأ تقدر بحوالي سنة²، وتجدر الإشارة إلى أن عمق الدورات الاقتصادية في الأردن أطول مقابل الدورات الاقتصادية العالمية، ويُعزى ذلك إلى ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة في مواجهة الدورات الاقتصادية المعاكسة.

الشكل رقم (2)
الدورة الاقتصادية العالمية مقابل الدورة الاقتصادية الأردنية



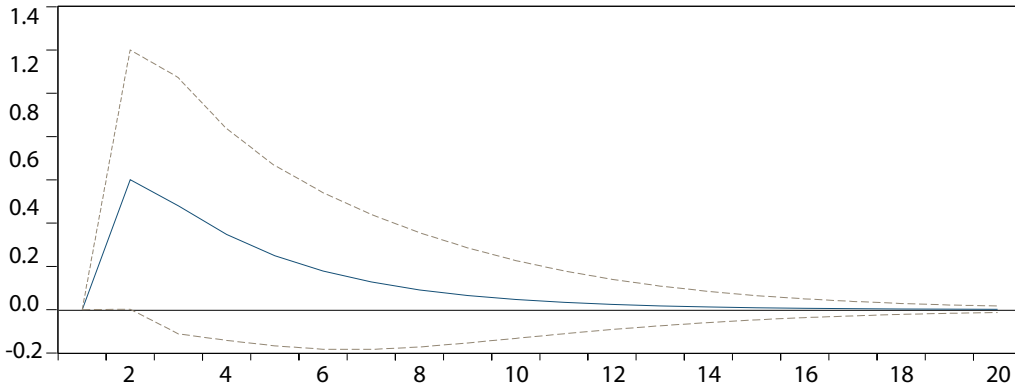
المصدر: تحليل برنامج (Eviews) اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2018.

ولقياس درجة استجابة الاقتصاد الأردني للصدمات الاقتصادية العالمية، تم اللجوء إلى تحليل البيانات من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس دالة الاستجابة لردة فعل الاقتصاد الأردني (Impulse Responses) للتغيرات في الاقتصاد العالمي. وتوضّح النتائج كما هي في الشكل رقم (3) أن حدوث صدمة عشوائية في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى استجابة كبيرة في الاقتصاد الأردني للسنتين الأولى والثانية تصل إلى 0.6 نقطة مئوية، مما يعني أن انخفاض النمو العالمي بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الأردني بمقدار 0.6%، ويوضح هذا التحليل مدى انكشاف الاقتصاد الأردني على الدورات الاقتصادية العالمية.

1 تم استخدام مصفي (HODRICK PRESCOTT HP) لاحتساب الناتج المحتمل للناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (Eviews).

2 اعتماداً على تحليل مدد الإبطاء المثلى (Schwarz information criterion).

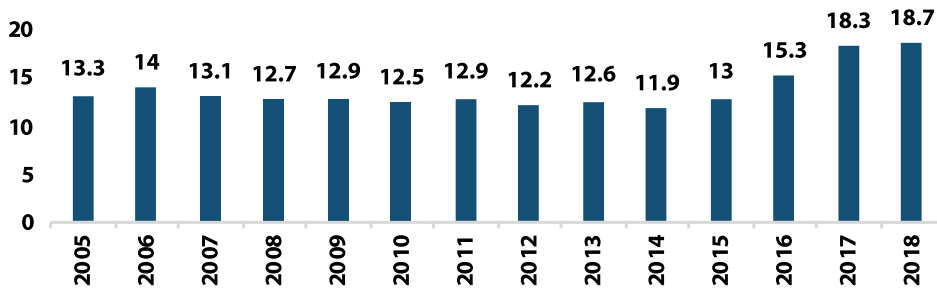
الشكل رقم (3)

دالة الاستجابة لردة فعل الاقتصاد الأردني للتغيرات في الاقتصاد العالمي³

المصدر: تحليل برنامج (Eviews) اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2018.

كما انعكس التباطؤ الاقتصادي نتيجة التأثر بالدورات الاقتصادية العالمية والإقليمية، على معدلات البطالة، لتصل إلى مستويات قياسية، مرتفعة من 12.5% في عام 2010 إلى 18.7% في عام 2018. يضاف إلى ذلك أن توافد العمالة السورية الماهرة كان لها آثار سلبية على البطالة، وذلك في ضوء قبول العمالة السورية أجوراً منخفضة مقارنة بتلك التي تطلبها العمالة الأردنية.

الشكل رقم (4) معدلات البطالة في الأردن (%)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي، 2018

³ استناداً إلى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VECTOR AUTOREGRESSIVE MODEL علماً أن بيانات النمو كانت مستقرة على المستوى.

تأثر القطاع الخارجي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

التقديم

يشهد العالم منذ تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، استمرار الحرب التجارية الشرسة مع الشركاء التقليديين للولايات المتحدة، وخاصة الصين، التي فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات تجارية واجراءات جمركية تعريفية وغير تعريفية، جعلت العالم يراجع الحسابات في ما يتصل بقواعد حرية التجارة وحركتها، ويعيد النظر في مقومات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمبادئ التي قام عليها ذلك الانضمام. وفي الوقت نفسه، شكّل تحديّ الحرب التجارية للصين فرصة حقيقية في إعادة بناء علاقاتها مع العالم، وخاصة مع الدول في المنطقة العربية والمنطقة المجاورة لها امتداداً من الهند وباكستان وحتى العراق والأردن. وعلى صعيد العقوبات التجارية، وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الدولية التي وقعتها الولايات المتحدة مع دول العالم، بما فيها الدولتين الجارتين كندا والمكسيك، فقد نجا الأردن من تلك المراجعة، وتُرك دون أن تمس الولايات المتحدة العلاقة التجارية معه، إما لعدم معنوية الرقم للولايات المتحدة، أو لعامل الاستقرار السياسي الذي يهيم أميركا في المنطقة، والشاهد أنّ ذلك التحدي أبقى للأردن فرصة للبناء عليه، ومحاولة استقطاب استثمارات تسعى إلى دخول السوق الأميركية عبر الاتفاقية الأردنية، وخاصة من الدول التي تعاني من العقوبات التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الإدارة الأميركية.

ويشكل الوضع العام لمؤشرات التجارة الخارجية أحد أهم أعمدة تأثر القطاع الخارجي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية، كما ينعكس ذلك انعكاساً واضحاً على مؤشرات الاحتياطات الأجنبية، ومستوى تدفق الاستثمارات الخارجية إلى الدولة. وفي ظلّ المعطيات السابقة حول الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتي اتسمت بحالة من عدم يقين، وتذبذب في مستويات التقدم والتراجع، فقد انعكس ذلك جلياً على حالة التجارة الخارجية الأردنية. فإذ يوضح الجدول رقم (1) تراجع معظم مؤشرات التجارة وخاصة خلال المدة 2015-2018 نتيجة انخفاض الطلب العالمي والإقليمي على الصادرات الأردنية.

الجدول رقم (1)
مؤشرات مختارة من التجارة وميزان المدفوعات

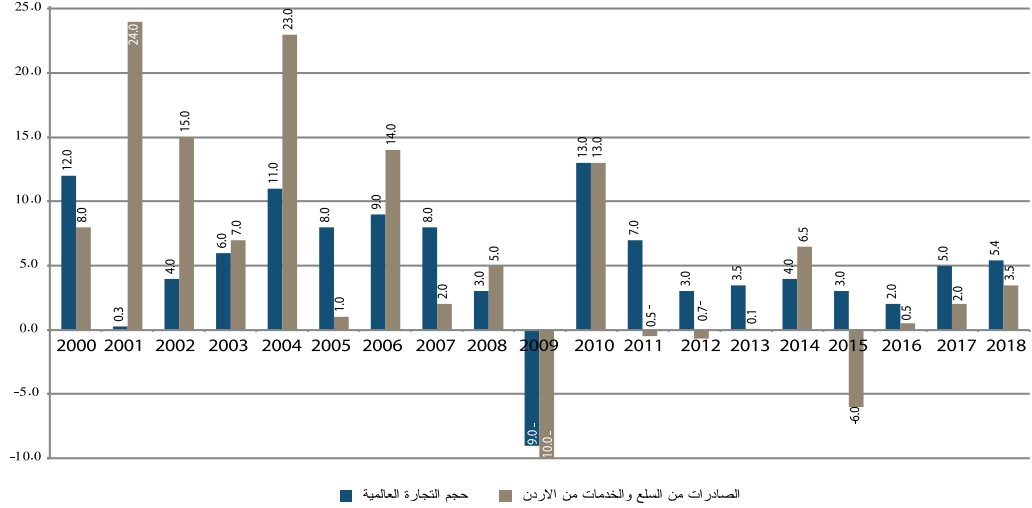
الحساب الجاري	الميزان التجاري	حجم التجارة	المستوردات	الصادرات إلى الدول العربية	الصادرات الكلية	
-1224	-3585	11878	8188	1249	2929	2006
-2038	-4574	13786	9722	1393	3184	2007
-1457	-5084	17694	12061	1849	4431	2008
-883	-4449	14634	10108	1847	3579	2009
-1336	-4824	16040	11050	2128	4217	2010
-2099	-6262	19125	13440	2262	4806	2011
-3345	-7487	20333	14734	2307	4750	2012
-2488	-8270	21285	15667	2572	4805	2013
-1852	-8496	22233	16280	2656	5163	2014
-2418	-7336	20099	14537	2444	4798	2015
-2619	-6807	19080	13720	2142	4397	2016
-3054	-7593	19887	14554	2075	4504	2017
-2023	-7239	19923	14420	2030	4675	2018

المصدر: البنك المركزي، الأردن، النشرات الإحصائية الشهرية، 2019.

ومن جانب آخر، أثرت الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية على أوضاع الشركاء التجاريين للأردن وفي مقدمتها دول الخليج التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط وبالحرب في اليمن، الأمر الذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات الأردنية. ويشير الشكل رقم (5) إلى التوافق الكبير بين معدلات نمو التجارة العالمية والصادرات الأردنية، مما يوضح حجم الترابط بينهما.

الشكل رقم (5)

معدلات نمو الصادرات الأردنية مقابل نمو حجم التجارة العالمية (%)



التطورات الإقليمية في العراق ومنطقة الخليج

تعدّ استعادة الحكومة العراقية سيطرتها على مناطق عديدة بعد هزيمة تنظيم «داعش»، علامة فارقة في تطورات المنطقة، وليس في العراق وحسب. وقد أسفر عن ذلك توقيع اتفاق في الأيام الأخيرة من عام 2018 يقضي بعودة الحركة التجارية البرية بين الأردن والعراق مع مطلع عام 2019. وعلى صعيد آخر، شهدت أسعار النفط خلال عام 2018 تحسناً نسبياً ملموساً مقارنة بعام 2017، إذ ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 53 دولاراً إلى نحو 68 دولاراً، بزيادة وصلت إلى نحو 28%، وهو مؤشر أدى إلى تحسّن نسبي للأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج وانعكس على تطور مستوى النمو الكلي إلى ما يزيد على 3.2% مقابل أقل من 3% عام 2017. كما أدى ذلك إلى تحسّن مستويات الموازنات العامة للدول الرئيسية في الخليج، وخاصة الإمارات التي أصدرت موازنة متوازنة من دون عجز، والسعودية التي وجّهت الفوائض نحو المشاريع الكبرى التي أعلنت عنها في «رؤية 2030». ومع ذلك، فإن المؤشرات الرئيسية تؤكد عدم انعكاس التحسّن في موازنات دول الخليج على العلاقة مع الأردن، وخاصة أن حجم المساعدات العربية للأردن انخفض انخفاضاً كبيراً بين عامي 2017 و2018، وذلك مع تعهّد كل من السعودية والإمارات والكويت بدعم الموازنة الأردنية بمبلغ نصف مليار دولار يُدفع على مدى خمس سنوات، ضمن حزمة من 2.5 مليار دولار تشمل وديعة في البنك المركزي لغايات دعم رصيد الاحتياطيات الأجنبية فيه، كما تعهّدت قطر بمبلغ مماثل من الدعم وفرص عمل تصل إلى نحو 10 آلاف فرصة خلال فترة زمنية وجيزة. بيد أن ذلك كله لم يعط زخماً كافياً للاقتصاد الأردني في عام 2018 بسبب تأخر توقيته، ولكن من المتوقع أن يترك ذلك أثراً

إيجابياً في عام 2019. وتستمر التحديات في المنطقة في ظل الأوضاع في اليمن، والعلاقة المضطربة بين الولايات المتحدة وإيران، والتطورات المتأزمة في الخليج العربي ومضيق هرمز، وهو ما سيُظهر الأثر الاقتصادي المباشر خلال عام 2019. وفي المحصلة، يتضح أن الأوضاع العامة في المنطقة العربية، في الخليج وشمال إفريقيا، وفي الشرق الأوسط عموماً، لم تنعكس بأي أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني خلال عام 2018، وإن كانت في الوقت نفسه لم تنعكس سلباً عليه ولم تزد من معاناته، ما خلا بعض التطورات المضطربة الناتجة عن التباطؤ الاقتصادي المستمر الذي تشهده المنطقة عموماً.

استمرار الآثار المترتبة على إغلاق الحدود على التجارة البينية مع دول الجوار

أدت التطورات في مجال فتح الحدود البرية مع سوريا والعراق إلى تطور في التجارة الخارجية الأردنية، ولكن هذه التجارة لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل الإغلاقات والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- حجم التجارة الخارجية الكلية: تشير إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، كما هو مبين في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3)، إلى أن حجم التجارة الخارجية مع كل من العراق وسوريا ولبنان وتركيا قد انخفض من حوالي 2.4 مليار دينار في عام 2013 إلى حوالي 1.3 مليار دينار في عام 2018، أي بما نسبته 43%.
- حجم الصادرات الكلية: انخفضت الصادرات إلى سوريا من 203 مليون دينار في عام 2011، إلى 46 مليون دينار في عام 2018. كما انخفض حجم الصادرات الكلية مع العراق من 862 مليون دينار عام 2011 إلى 502 مليون دينار عام 2018. ومن حيث آثار ذلك على حجم الصادرات الوطنية، فقد شكّلت الصادرات الأردنية إلى العراق خلال المدة 2010-2014 ما نسبته 15% من إجمالي الصادرات الوطنية، ثم ارتفعت إلى 18% في عام 2015، ثم بدأت بالانخفاض في عام 2016 إلى أن وصلت إلى ما نسبته 8% من إجمالي الصادرات الوطنية. وتشير أرقام التجارة الخارجية إلى أن الصادرات الوطنية إلى العراق قد انخفضت بنسبة 6% خلال عام 2014، واستمر الانخفاض لتصل نسبته إلى 41% في عام 2015، ثم شهد تراجعاً في عام 2016 لتبلغ نسبته 32%، ثم عادت الصادرات الوطنية لترتفع في عامي 2017 و2018 وبنسبة 10% و27% على التوالي. أما حركة الصادرات الوطنية الأردنية مع سوريا فتأثرت تأثراً كبيراً بعد الإغلاقات المتكررة لمعبر جابر الذي يعدّ شرياناً رئيسياً لتبادل البضائع

بين الأردن وسوريا ولبنان وتركيا. فقد أظهرت الأرقام تراجعاً في التبادل التجاري بين الأردن وسوريا ولبنان، فتراجعت الصادرات الوطنية لسوريا بنسبة 40% في عام 2015، واستمرت في هذا المنحى حتى وصلت نسبة التراجع إلى 64% في عام 2016، ثم بدأت تشهد ارتفاعاً بلغت نسبته 3% في عام 2017، ثم 6% في عام 2018، وكان هذا الارتفاع في جزء منه نتيجة لفتح الحدود البرية السورية الأردنية.

الجدول رقم (2)
حجم التجارة الكلية (مليون دينار)

كانون الثاني- أيار	2019	2018	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة	
	156	156	469	368	331	493	829	883	716	715	648	العراق	الصادرات الوطنية
	21	13	33	31	30	85	142	96	141	181	169	سوريا	
	32	33	76	84	96	90	97	97	167	209	138	لبنان	
	12	19	58	74	65	69	116	70	90	63	41	تركيا	
	221	221	636	544	522	737	1183	1146	1114	1168	996	المجموع	
	9	9	33	19	26	54	83	104	152	147	153	العراق	المعاد تصديره
	6	8	13	16	11	9	17	12	15	22	13	سوريا	
	11	5	8	19	3	2	4	12	41	29	26	لبنان	
	2	3	7	6	2	4	5	3	4	7	3	تركيا	
	28	25	61	60	42	69	110	132	212	206	195	مجموع البلدان	
	165	165	502	387	357	547	912	987	868	862	801	العراق	الصادرات الكلية
	27	21	46	47	41	94	159	108	156	203	182	سوريا	
	43	38	84	103	99	92	101	109	208	238	164	لبنان	
	14	22	65	80	67	73	121	73	94	70	44	تركيا	
	249	246	697	604	564	806	1293	1278	1326	1374	1191	مجموع البلدان	
	2	1	2	2	2	1	4	253	231	220	166	العراق	المستوردات
	17	17	50	47	64	72	108	184	171	268	267	سوريا	
	20	22	52	53	67	75	83	116	97	81	76	لبنان	
	158	223	548	484	472	537	604	539	569	393	397	تركيا	
	197	263	652	585	605	685	800	1091	1068	963	906	المجموع	
	167	166	504	389	359	548	916	1240	1099	1082	967	العراق	حجم التجارة
	44	38	96	94	105	166	267	292	327	471	449	سوريا	
	63	60	136	156	166	167	184	225	305	319	240	لبنان	
	172	245	613	564	539	610	725	612	663	463	441	تركيا	
	446	509	1349	1189	1169	1491	2093	2369	2394	2337	2097	المجموع	
	163	164	500	385	355	546	908	734	637	642	635	العراق	الميزان التجاري
	10	4	-4	0	-23	22	51	-76	-15	-65	-85	سوريا	
	23	16	32	50	32	17	18	-7	111	157	88	لبنان	
	-144	-201	-483	-404	-405	-464	-483	-466	-475	-323	-353	تركيا	
	52	-17	45	19	-41	121	493	187	258	411	285	المجموع	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الشهري لإحصاءات التجارة الخارجية، 2019.



- المعاد تصديره: توضح الأرقام في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) التأثير السلبي لهذا النشاط تأثيراً كبيراً بين الأردن والعراق وسوريا (مباشرة)، ولبنان وتركيا (بصورة غير مباشرة)، إذ انخفض من 212 مليون دينار عام 2012 إلى 61 مليون دينار في عام 2018 (بنسبة 71%). علماً أن أرقام المعاد تصديره شهدت تحسناً خلال عامي 2017 و2018 بنسبة نمو 43% و2% على التوالي.
- حجم المستوردات: تشير البيانات الإحصائية إلى أن المستوردات الأردنية من سوريا قد تراجعت من 268 مليون دينار عام 2011 إلى 50 مليوناً عام 2018، بنسبة تراجع وصلت إلى 81%. وقد انخفض المجموع الكلي لمستوردات الأردن من كل من العراق وسوريا ولبنان وتركيا إلى 652 مليون دينار في عام 2018 بعد أن كان قد وصل إلى 1091 مليون دينار في عام 2013.

الجدول رقم (3)
التغير النسبي في حجم التجارة الكلية (%)

كانون الثاني- أيار 2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة	
0	27	11	-33	-41	-6	23	0	10	العراق	الصادرات الوطنية
62	6	3	-65	-40	48	-32	-22	7	سوريا	
-3	-10	-13	7	-7	0	-42	-20	51	لبنان	
-37	-22	14	-6	-41	66	-22	43	54	تركيا	
0	17	4	-29	-38	3	3	-5	17	المجموع	
0	74	-27	-52	-35	-20	-32	3	-4	العراق	المعاد تصديره
-25	-19	45	22	-47	42	-20	-32	69	سوريا	
120	-58	533	50	-50	-67	-71	41	12	لبنان	
-33	17	200	-50	-20	67	-25	-43	133	تركيا	
12	2	43	-39	-37	-17	-38	3	6	مجموع البلدان	
0	30	8	-35	-40	-8	14	1	8	العراق	الصادرات الكلية
29	-2	15	-56	-41	47	-31	-23	12	سوريا	
13	-18	4	8	-9	-7	-48	-13	45	لبنان	
-36	-19	19	-8	-40	66	-22	34	59	تركيا	
1	15	7	-30	-38	1	-4	-3	15	مجموع البلدان	
100	0	0	186	-83	-98	10	5	33	العراق	المستوردات
0	6	-27	-11	-33	-41	8	-36	0	سوريا	
-9	-2	-21	-11	-10	-28	20	20	7	لبنان	
-29	13	3	-12	-11	12	-5	45	-1	تركيا	
-25	11	-3	-12	-14	-27	2	11	6	المجموع	
1	30	8	-34	-40	-26	13	2	12	العراق	حجم التجارة
16	2	-10	-37	-38	-9	-11	-31	5	سوريا	
5	-13	-6	-1	-9	-18	-26	-4	33	لبنان	
-30	9	5	-12	-16	18	-8	43	5	تركيا	
-12	13	2	-22	-29	-12	-1	2	11	المجموع	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الشهري لإحصاءات التجارة الخارجية، 2019.

أثر إغلاق المعابر الحدودية على قطاع الزراعة

تشير بيانات وزارة الزراعة كما في الجدول رقم (4) إلى أن السوقين السوري والعراقي كانا الأهم للصادرات الزراعية، وذلك حتى عام 2011 بالنسبة لسوق العراق، وعام 2012 بالنسبة لسوق سوريا. ثم بدأت الصادرات الزراعية إلى البلدين بالانخفاض وصولاً إلى عام 2016 الذي أصبح التصدير فيه إليهما شبه معدوم. وهذا يعكس مدى الأثر السلبي على المزارع الأردني بفقدانه أهم الأسواق التصديرية. وقد واجهت الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذين السوقين صعوبات كبيرة، بسبب التحديات الأمنية في كل من العراق وسوريا، مما أدى إلى ارتفاع رسوم الشحن البري. ورغم ما جرى مؤخراً من قيام الشاحنات الأردنية بتفريغ حمولاتها في الشاحنات العراقية والسورية تحاشياً لمخاطر السير في أراضي البلدين، ورغم انخفاض حدة التوتر على الحدود العراقية، إلا أن الزيادة في الصادرات الزراعية لم تكن بالمستوى المتوقع لعامي 2017 و2018، إذ بقيت ضمن مستويات منخفضة. ونتيجة فقدان المزارعين للأسواق التي اعتادوا تصريف إنتاجهم الزراعي فيها لمصلحة منافسين آخرين، تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة أن تسويق المنتجات يعتمد على المعابر الحدودية البرية مع العراق وسوريا.

الجدول رقم (4)

كمية الصادرات الزراعية لدول الجوار (ألف طن)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
10.12	10.48	0	27	121	78	52	181	168	خضار	العراق
0.74	4.77	1	14	51	75	52	28	23	فواكه	
0.10	0	0	51	91	87	208	205	166	خضار	سوريا
0.26	0	0	0	4	2	9	14	15	فواكه	
0.03	0.09	1	5	9	11	19	19	19	خضار	لبنان
0.97	0.75	1	1	5	1	4	4	6	فواكه	
1.26	0.32	0	0	0	0	10	3	0	خضار	تركيا
0.15	0.08	0	0	0	0	0	0	1	فواكه	
11.41	10.90	1	83	221	176	289	408	353	خضار	مجموع البلدان
2.12	5.60	2	15	60	78	65	46	45	فواكه	
408.22	465.91	555	645	763	653	692	754	672	خضار	المجموع الكلي للصادرات
115.78	120.88	131	138	121	140	109	87	78	فواكه	

المصدر: وزارة الزراعة، التقرير السنوي للصادرات والمستوردات الزراعية، أعداد مختلفة

ومن جانب آخر، فقد السوق الأردني المستوردات الزراعية من السوقين السوري واللبناني، الأمر الذي استدعى الاستيراد من دول أخرى وبتكاليف أعلى. إذ كانت نسبة المستوردات الزراعية من سوريا 37% في عام 2010، وانحدرت إلى 18.5% في عام 2015 ثم إلى 5%

في عام 2016. أما المستوردات من لبنان فقد بلغت نسبتها 20% في عام 2010، وتراجعت إلى 14.6% في عام 2015، ثم إلى 6% في عام 2016. وبالنسبة إلى العراق، فقد كانت عملية الاستيراد منه معدومة تماماً. ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
كمية المستوردات الزراعية من دول الجوار (بالألف طن)

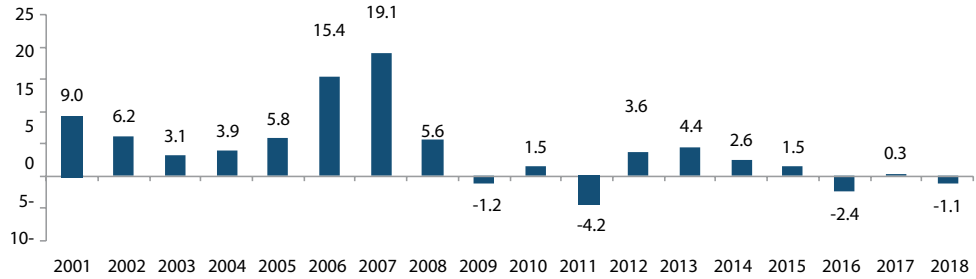
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
		0	0	0	0	0	0	0	خضار	العراق
0.03	-	0	0	0	0	0	0	0	فواكه	
9.30	0.03	6	15	34	23	59	32	32	خضار	سوريا
4.11	5.68	9	27	52	58	49	33	39	فواكه	
1.27	0.459	12	22	57	68	19	24	19	خضار	لبنان
1.38	1.32	6	11	15	24	26	14	19	فواكه	
8.50	8.52	16	5	3	4	2	3	4	خضار	تركيا
2.62	2.36	4	2	4	3	1	3	6	فواكه	
19071.3	9.01	34	42	94	95	80	59	55	خضار	مجموع البلدان
8129.1	9.36	19	40	71	85	76	50	64	فواكه	
52.07	47.21	80	80	134	131	112	92	77	خضار	المجموع الكلي
152.15	179.14	186	146	152	148	118	87	110	فواكه	

المصدر: وزارة الزراعة، التقرير السنوي للصادرات والمستوردات الزراعية، أعداد مختلفة

تأثير القطاع الخارجي بالأوضاع الاقتصادية في دول الخليج

نتيجة لتراجع الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، وخاصة في أعقاب انخفاض أسعار النفط وتداعيات الحرب في اليمن، وعلى إثر القرارات الاقتصادية الإصلاحية التي اتخذتها السعودية، والمقاطعة السياسية مع قطر، حدثت ارتدادات سلبية لهذا المشهد انعكست على الاقتصاد الأردني. إذ تعدُّ دول الخليج العربي من أهم الشركاء الاقتصاديين للأردن من الناحيتين التجارية والاستثمارية، كما أن غالبية المغتربين الأردنيين يعملون في تلك الدول، وتشكّل تحويلاتهم المالية أحد الروافد المهمة للاقتصاد الأردني. ولقد بدأت الأيدي العاملة الأردنية تتأثر بتلك الأوضاع، من خلال تسريح العاملين وخاصة من الشركات الخاصة، وتخفيض الرواتب أو التأخير في تسديدها، وقد انعكس ذلك انعكاساً كبيراً في حجم حوالات المغتربين الأردنيين في الخارج والتي شهدت تباطؤاً وتراجعاً في بعض الأوقات. ويشير الشكل رقم (6) إلى معدل سالب لنمو حوالات العاملين في الأعوام 2009 و2011 و2016 و2018 بنسب 1.2، و4.2، و2.4 و1.1 على التوالي، ونموها بمعدلات متباطئة مقارنة بالمعدلات التي سجلها خلال المدة 2001-2008.

الشكل رقم (6)
معدلات نمو حوالات العاملين الأردنيين



المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، 2019.

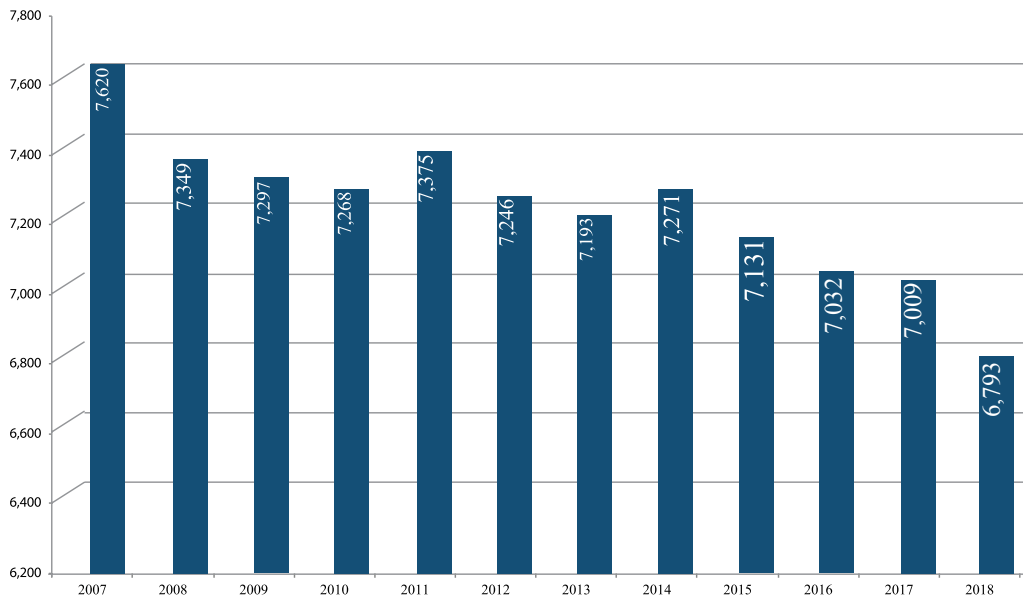
كما تأثر الاقتصاد الأردني سلباً من خلال الأزمة الخليجية ومقاطعة قطر، إذ يقدر حجم التبادل التجاري بين الأردن وقطر بـ 400 مليون دولار سنوياً، ويميل الميزان التجاري إلى صالح قطر التي يستورد منها الأردن مدخلات إنتاج معدنية وكيميائية في أصولها النفطية، وبالتالي وجدت المصانع الأردنية نفسها مضطرة للبحث عن بدائل لتلك المدخلات، وهو ما يحتاج وقتاً طويلاً ويستدعي كلفاً أعلى.

ويستورد الأردن من قطر مواد معدنية وبنظفية بقيمة 200 مليون دولار سنوياً، ولدائن بلاستيكية تعد مهمة في مدخلات الإنتاج بقيمة 26.5 مليون دولار. ويصدر الأردن سنوياً إلى قطر منتجات نباتية من الخضراوات والفواكه بقيمة 80 مليون دولار، وأجهزة كهربائية بقيمة 21 مليون دولار، ومواد كيميائية (دهانات ومنظفات) بقيمة 15 مليون دولار، ومنتجات حيوانية بقيمة 10 ملايين دولار. كما أن الخسائر المباشرة تؤثر بالصادرات النباتية والحيوانية. وبالمجمل، فقد تراجعت الصادرات الأردنية التي كانت تصل إلى قطر براً عبر السعودية بنسبة تناهز 75%. كما أصبحت الصادرات تنقل إلى قطر عبر الجو والذي يعد مرتفع التكلفة مقارنة بالنقل البري.

وعلى صعيد الاستثمارات الخليجية (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، عُمان) في بورصة عمان، شهدت المدة حتى عام 2007 تدفقات كبيرة لهذه الاستثمارات في بورصة عمان لتصل قيمة الممتلكات من الأوراق المالية والمساهمات إلى 7.6 مليار دينار كما هو موضح في الشكل رقم (7) وذلك بحسب بيانات مركز إيداع الأوراق المالية. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية وظهور المخاوف من امتداد آثارها إلى الدول العربية، تراجعت الاستثمارات الخليجية إلى 7.3 مليار دينار في عام 2008 حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام

2018 (حوالي 6.8 مليار دينار)، وساهم كل من انخفاض أسعار النفط، وأداء البورصات في كل من الأردن ودول الخليج في هذا التراجع في الاستثمارات. وارتباطاً بانخفاض حجم الاستثمارات الخليجية في بورصة عمان، انخفض كذلك حجم التداول والقيمة السوقية للأسهم.

الشكل رقم (7)
قيمة الاستثمارات الخليجية في الأوراق المالية والمساهمة في بورصة عمان



المصدر: مركز إيداع الأوراق المالية، الموقع الإلكتروني، الملكيات بحسب الجنسية.

تأثر القطاع الحكومي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

شهد القطاع المالي تطورات إيجابية نسبية خلال عام 2018، فقد بدأت الأرقام والإحصاءات تشير إلى تطور نسبي في مجال عجز الموازنة المطلق والنسبي، وفي مجال نسبة المديونية، وكذلك نسبة تغطية النفقات من الإيرادات المحلية. وربما كان مرد ذلك أساساً إلى السياسات التقشفية التي بدأتها حكومة هاني الملقى، واستمرت في انتهاجها حكومة عمر الرزاز. فقد تراجع العجز المالي بنحو 20 مليون دينار بين عامي 2017 و2018، وبنسبة تحسن وصلت إلى نحو 3%، كما تراجعت نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% إلى 2.4%، وهو مؤشر جيد لمفهوم ضبط جانب الطلب والإنفاق في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهدت

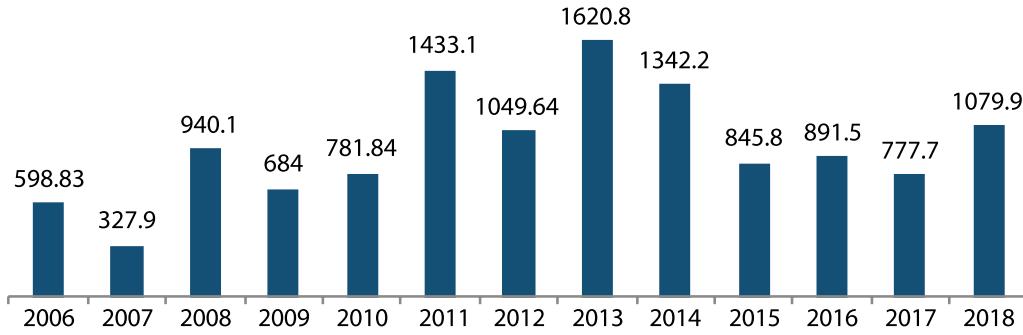
هذه النسبة تراجعاً طفيفاً بعد سنوات من ارتفاعها المستمر بدءاً من عام 2012، ولم تشهد عودة إلى الوراء إلا في عام 2018، وإن كان هذا التراجع غير ملموس.

وجاء تراجع نسبة الدين والعجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي لم يشهد فيه الناتج المحلي نمواً أكبر من النمو المتحقق في عام 2017، بل شهد النمو في عام 2018 نسبة حقيقية أقل بقليل عما تحقق في العام السابق. والشاهد هو أنه مع التطورات غير الإيجابية تماماً في المنطقة، واستمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، وتراجع توقعات المؤسسات الدولية لمستوى النمو المتوقع في المنطقة والعالم خلال عام 2018، شهدت المؤشرات المالية في الأردن تطوراً إيجابياً نسبياً في عام 2018، وهي تطورات إيجابية في النسب والأرقام، أي في المؤشرات، إلا أنها تشكل أيضاً بيئاً على استمرار السياسات الانكماشية التي تتبعها الحكومات منذ عام 2012، والتي بالضرورة تركت آثاراً ثقيلة على حركة النمو الاقتصادي ومؤشرات تحسُّن الدخل الفردي في البلاد، وهو ما تؤكدُه بيانات الملحق الإحصائي رقم (1) في نهاية هذه المراجعة.

والمعضلة المربكة في هذا الشأن، أن تلك المؤشرات تعدُّ من اهتمامات المؤسسات الدولية، وعمود الرُحى والأساس في استمرار تقديمها للقروض والمنح الميسرة للاقتصاد الأردني، وشرطاً أساسياً في الحصول على شهادة صحة الاقتصاد وعافيته، إلا أنها في الوقت نفسه تنعكس سلباً على مسيرة النمو ومسيرة تطوير مستوى الدخل الفردي للبلاد. وقد أشارت الحكومة إلى أنها انتهت من جميع الإجراءات الانكماشية وتلك المؤدية إلى ضبط جانب الطلب في الاقتصاد، وخاصة ما يتصل بالإنفاق الحكومي، وبدأت تتجه مع نهاية عام 2018 إلى سياسات تحفيز جانب العرض، عبر سياسات تُشجّع الاستثمار وتحسِّن مستوى أداء القطاع الخاص في الدولة. وهي إجراءات قد توتّي أكلها في عام 2019، وقد تحتاج إلى استمرارية خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة، مع التأكيد على أهمية إعادة النظر في كل من كُلف الطاقة، والتوسع في الإنفاق الرأسمالي، إلى جانب إطلاق الصندوق السيادي الأردني، والدخول فعلياً في مشاريع مشتركة كبرى مع القطاع الخاص، المحلي والأجنبي على السواء. والأمل أن يشكّل عام 2019 فارقاً حقيقياً في موضوع التحول نحو توسيع جانب العرض في الاقتصاد الأردني وتحفيزه، وأن يكون انطلاقة حقيقية نحو سياسات حفز النمو، وتحسين أداء الحكومة والجهات الحكومية في مجال تبسيط الإجراءات المؤدية إلى تحسين تنافسية الاقتصاد، وما يعنيه ذلك من تحسين بيئة الأعمال وسهولة الأعمال فيها.

وكما هو موضح في الشكل رقم (8)، شهدت المساعدات الحكومية المقبوضة في ميزان المدفوعات انخفاضاً خلال المدة 2015-2018 بعد أن ارتفعت إلى 1620.8 مليون دينار في عام 2013، الأمر الذي ساهم في تعميق العجز في ميزانية الحكومة.

الشكل رقم (8) المساعدات الحكومية المقبوضة في ميزان المدفوعات



المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، 2019.

تأثير القطاع النقدي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

تشير المؤشرات النقدية الكلية إلى تطور إيجابي جيد شهده القطاع النقدي في البلاد خلال عام 2018، فقد نمت التسهيلات الائتمانية بنحو 5.6%، واستحوذ القطاع الخاص على نحو 90% من التسهيلات الممنوحة والبالغة 1.4 مليار دينار تقريباً، مما يؤكد انتفاء ظاهرة المزاحمة على التسهيلات مع القطاع الخاص من الحكومة. وقد استفاد القطاع الصناعي بنسبة تصل إلى نحو 13% من تلك التسهيلات. وفي ما يتصل بمصدر هيكل الودائع، شكّلت الودائع بالدينار الأردني نحو 80%، وانخفض بذلك معدل التحول من الدينار إلى الدولار (الدولرة) إلى حوالي 20%. وقد بقيت المؤشرات الكلية لمتانة الجهاز المصرفي الأردني واستقراره مستمرة ومضطربة، إذ أشارت جميع اختبارات الضغط واختبارات المتانة والرصانة المصرفية إلى قوة الجهاز المصرفي في الأردن ومتانته واستقراره. وفي هذا الإطار، وصلت نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي إلى 17.2%، وهي تزيد بكثير على النسبة المفروضة من البنك المركزي الأردني والبالغة أساساً 12% أو النسبة التي تتطلبها اتفاقيات بازل العالمية والبالغة 10%. وعلى صعيد نسبة الديون غير العاملة في الجهاز المصرفي، فقد وصلت إلى نحو 4.6%، وهي تقل بنحو النصف عما وصلت إليه في عام 2011، وهي أيضاً من أقل النسب عالمياً، إذ يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة نحو 6%، ومن ناحية ثانية فقد بلغت تغطية مخصصات الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي إلى نحو 75%، وهي أيضاً من النسب المرتفعة على المستويين العالمي والإقليمي. وأخيراً، بلغت نسبة السيولة القانونية لدى الجهاز المصرفي والمودعة لدى البنك المركزي 126% من النسبة المفروضة في التعليمات الناظمة لعمل الجهاز المصرفي لدى البنك المركزي،

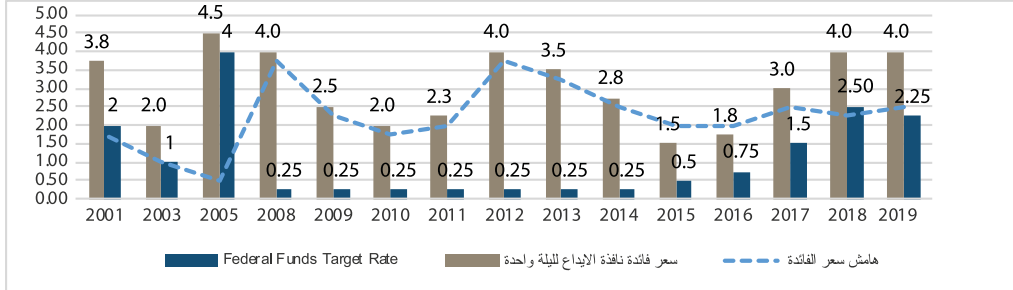
مما يشير إلى قوة الجهاز المصرفي الأردني خلال عام 2018 ومتانته وقدرته على تلبية متطلبات المودعين لديه. ويُعدّ الجهاز المصرفي الأردني على مدى تاريخه المهني، وعلى رأسه البنك المركزي الأردني، من أكثر الأنظمة المصرفية متانة واستقراراً وقوة في المنطقة مقارنةً بالعديد من دول العالم، وهو ما تؤكده البيانات المالية للجهاز المصرفي والتقارير التي يُصدرها البنك المركزي الأردني والمؤسسات الدولية ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب الأردن في مؤشر الحصول على الائتمان الذي تُصدره مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، قد تحسّن تحسّناً ملموساً مؤخراً، إذ تقدّم الأردن نحو 25 مرتبة بفضل سياسات البنك المركزي التي أفضت إلى إنشاء شركة متخصصة للمعلومات الائتمانية، باشرت عملها في عام 2015.

وفي الوقت نفسه، تراجعت نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3 نقاط مئوية، لتصل إلى 7% في عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، رغم مع ما شهدته أسعار النفط من ارتفاع نسبي خلال تلك المدّة، ورغم تراجع حوالات العاملين بالصايف بنحو 50 مليون دينار خلال المدّة نفسها. وقد شهدت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي تراجعاً طفيفاً خلال عام 2018، لتصل إلى نحو 13.3 مليار دولار مقابل 14.4 مليار في عام 2017، إلا أنها بقيت تغطي ما يزيد على ضعف المدّة التي تتطلبها المؤشرات الدولية لقوة الاستقرار النقدي في الدول والبالغة ثلاثة أشهر، إذ وصلت تغطية الاحتياطيات الأجنبية للواردات ما يزيد على سبعة أشهر، وهو مؤشر مطمئن تماماً بخصوص الاستقرار النقدي، واستقرار العملة وقوتها في الاقتصاد الوطني.

ورغم استقلالية البنك المركزي وحصافة سياسته، إلا أن سياسة سعر الصرف المربوطة في الدولار الأميركي جعلت السياسة النقدية في الأردن تتبع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وذلك من أجل المحافظة على هامش سعر الفائدة ما بين الدينار والدولار، ما سبّب في بعض الأوقات عدم توافق مع متطلبات الاقتصاد المحلي وحاجته إلى أسعار فائدة منخفضة. وكما هو موضح في الشكل رقم (9)، قام البنك المركزي بالمحافظة على هامش سعر فائدة ما بين أسعار الفائدة على الدينار وسعر الفائدة على الدولار (Federal Funds Target Rate) في حدود 2-3% خلال المدّة 2014-2018، مما يعطي الدينار أفضلية بعده وعاءً ادخارياً، ويحافظ على جاذبيته، وهو ما ينعكس على انخفاض معدل «الدولرة»، وبالتالي تراكم احتياطيات أجنبية عند مستويات مريحة، الأمر الذي يدعم سياسة سعر الصرف المربوط بالدولار. وقد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة على الدينار استجابة إلى رفع الاحتياطي الفدرالي الأميركي أسعار الفائدة على الدولار وكما هو موضح في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9)

هامش سعر الفائدة بين الدينار الأردني وسعر الفائدة على الدولار الأميركي



المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية.

تأثر القطاع المالي بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

لم يكن عام 2018 أفضل من الأعوام السابقة في ما يتصل بحجم التداول في السوق المالي والرقم القياسي لمؤشر بورصة عمان، فقد سجّل ذلك العام تراجعاً في كلا المؤشرين، فوصل التراجع بحجم التداول نحو 600 مليون دينار، بنسبة تراجع وصلت إلى نحو 21% في عام 2018 مقارنة بالعام السابق، كما تراجع مؤشر بورصة عمان إلى دون حاجز 2000، فقد وصل إلى 1909 مقارنة مع 2127 في عام 2017. واستمرت حالة الانقسام الكامل بين تطورات السياسة المالية والنقدية في البلاد وسياسات الأسواق المالية فيها، ورغم تحسّن معظم الأسواق المالية العالمية خلال عام 2018 - مع بعض التذبذبات - إلا أن السوق المالي الأردني لم يتغير في توجهاته الضعيفة ولم يشهد أيّ انتعاش يُذكر حتى عام 2018، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم منذ عام 2010 أيّ اكتتاب عام جديد، وبقي التخوف من السوق المالي والتحفّظ في التعامل معه، كما بقيت معظم التحركات المالية فيه تحركات محلية. ومع الانخفاض الكبير في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي عمّا كانت عليه قبل عام 2008، إلا أن ذلك لم يشكل حافزاً محورياً للمستثمرين الخارجيين للدخول إلى السوق، ولم يفتح شهية الصناديق المستثمرة في الأسواق المالية للولوج إليه وفتح محافظ فيه لغايات المتاجرة أو الاستثمار. ولعلّ التوجه الحكومي نحو الدخول في شركات كبرى مع القطاع الخاص المحلي والعالمي في مجال المشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية، يتم عبر شركات تدخل ضمن تحريك سوق المال في الأردن، وتنتج بعض الشركات المساهمة العامة الجديدة، ممّا يؤدي إلى تنشيط السوق واستقطاب مساهمات محلية وخارجية، فردية وسيادية وتجارية.

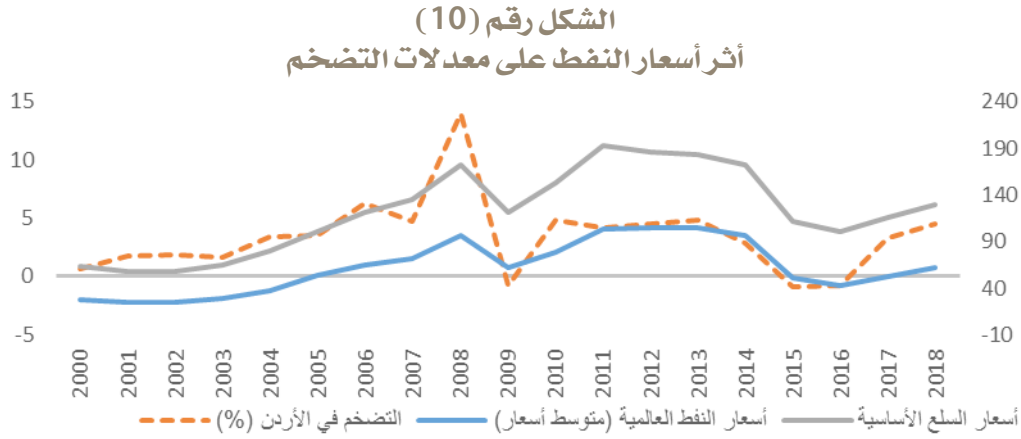
تأثر قطاع الطاقة بالآثار الاقتصادية العالمية والإقليمية

رغم الجهود الكبيرة المبذولة منذ مدة وخاصة خلال عهد حكومة عمر الرزاز في تنويع مصادر الطاقة، وفي الحصول على الطاقة بأسعار منخفضة، وفي تشجيع مصادر الطاقة المتجددة، بقي الاعتماد الأساسي في الأردن على الطاقة المستوردة وبنسبة لا تقل عن 95%. وفي الوقت الذي وصلت فيه تكلفة توليد الطاقة في الأردن إلى نحو ستة قروش قبيل اندلاع ما يسمّى «الربيع العربي» في المنطقة، وما أدى إليه من انقطاع المصدر الأساسي للطاقة الرخيصة للأردن عبر أنبوب الغاز المصري الذي شهد ما يزيد على 30 تفجيراً وانقطاعاً تاماً خلال المدة 2012-2016، فإن كلفة توليد الطاقة الكهربائية وصلت في بعض المراحل إلى نحو 18 قرشاً، بينما كان متوسط تكلفة إنتاج الكهرباء عالمياً يتراوح بين 4 و6 سنتات من الدولار.

وقد لجأت الحكومة إلى تصويب تلك التشوهات في الكلفة، عبر زيادة أسعار بيع الكهرباء، ومحاولة الحصول على الغاز من مصادر جديدة، ومحاولة التعاون مع الجانب المصري لإعادة ضخّ الغاز، حتى وإن كان بأسعار أعلى مما كانت عليه ضمن الاتفاقية المبرمة بين الجانبين، وتوقيع اتفاقية مع شركة أميركية لتوريد الغاز، اتفاقيات لاستخراج الطاقة من الصخر الزيتي، أو محاولة تبادل الطاقة مع الدول المجاورة. ورغم ذلك كله، ما زالت الطاقة تُنتج في البلاد بكلفة مرتفعة تتجاوز 12 قرشاً للكيلو واط، وهو أكبر تحدٍّ للاقتصاد الوطني اليوم، إذ يشكل عبئاً كبيراً على كل من قطاع الصناعة، والدخل المتاح للأفراد، وفاتورة الاستيراد، ورصيد الاحتياطيات الأجنبية، إضافة إلى أثره السلبي على قطاعات حيوية مثل السياحة، والخدمات السياحية، والخدمات الصحية، والجهاز المصرفي، والعديد من الصناعات الكبيرة، مما يجعل الميزة النسبية لهذه القطاعات موضوع تحدٍّ كبير في التصدير للمنطقة والعالم. ولعلّ المخرج في البداية يتطلب إعادة النظر في تشوّه أسعار تزويد الطاقة للمنشآت الصناعية والسياحية والصحية، ووضع استراتيجية حقيقية للتوسع في استخدامات الطاقة المتجددة، وتحفيز القطاعات على توليد الطاقة من تلك المصادر من دون شروط صعبة أو عوائق إدارية للتنفيذ أو في إنتاج الطاقة ذاتياً.

وقد ساهمت تذبذبات أسعار الطاقة عالمياً بآثار سلبية على الاقتصاد الأردني، إذ إن ارتفاعها ينعكس انعكاساً مباشراً في أسعار المشتقات النفطية، والتي تنعكس أيضاً انعكاساً مباشراً في ارتفاع معدلات التضخم في الأردن، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (10) بخصوص أثر أسعار النفط على معدلات التضخم في الأردن، إذ إن تحرير أسعار النفط في عام 2008 أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى 14%. ومما لا شك فيه أن هذه التطورات في أسعار النفط أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني وتنافسيته. ويلاحظ ارتفاع أسعار

النفط في عامي 2017 و2018، ممّا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذين العامين إلى 3.2% و4.5% على التوالي.



المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، أسعار السلع الأساسية.

الأزمة السورية

رغم التطورات الإيجابية على الساحة السورية في ما يتصل بضمور سيطرة الفئات الخارجة عن النظام على العديد من المساحات، وظهور بوادر واضحة إلى احتمالية انتهاء الصراع لصالح النظام، إلا أن الحالة العامة للاستقرار ما تزال نسبية، وتسببت حالة عدم اليقين في استمرار تدفق اللاجئين السوريين من منطقة إلى أخرى، وفي ارتداد مجموعات منهم إلى مناطق اللجوء في الأردن التي غادروها عائدين إلى بلادهم. فقد شهد عام 2018 عودة 4404 لاجئاً إلى سوريا، ولجوء (أو عودة) نحو 2291 شخصاً إلى الأردن، وكمحصلة لهذه العملية في الاتجاهين فإن 2113 شخصاً عادوا إلى المناطق السورية، مقابل 1637 في عام 2017، ممّا يعني استمرار زيادة اللجوء حتى نهاية عام 2018 وبأعداد ملحوظة نسبياً. هذا في الوقت الذي أعيد فيه فتح الحدود بين البلدين منذ شهر تشرين الأول 2018 (بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من الإغلاق)، مع التحول نحو التنسيق الأمني في ما يتصل بدخول السوريين إلى الأراضي الأردنية.

وبحسب الأرقام الرسمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كما يوضح الملحق الإحصائي رقم (2) في نهاية هذه المراجعة، فقد استمر اللجوء في عامي 2017 و2018، إذ يقدر عدد اللاجئين السوريين حوالي مليون لاجئ في الأردن، منهم 757 ألف لاجئ مسجلين رسمياً من بينهم ما نسبته 47% من الأطفال والشيوخ. ويبين

الملحق الإحصائي رقم (2) توزيع اللاجئين في الأردن بحسب الجنسية والفئة العمرية والتوزيع الجغرافي، وتستقر نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين في وسط الأردن وشماله، حيث تستضيف محافظات العاصمة وإربد والمفرق حوالي 35% من اللاجئين السوريين في الأردن.

وقد فرضت أزمة اللجوء السوري العديد من التحديات وأثرت على القطاعات الأساسية في الأردن، وخاصة على الصحة والتعليم والطاقة والمياه وجودة الخدمات المقدمة من البلديات، إضافة إلى تأثيرها على النقل والأمن نظراً لموجات اللجوء الكبيرة التي دخلت إلى المملكة، مما أدى إلى استهلاك البنية التحتية بوجه عام، والتأثير على سوق العمالة المحلية ومزاحمتها. ومع دخول الحرب السورية عامها الثامن، والذي شكّل تحدياً سياسياً كبيراً للحكومة الأردنية، أطلقت الحكومة خططاً للتعامل مع الأزمة السورية، ومنها خطة استجابة للأزمة السورية مدتها ثلاث سنوات (2018-2020) تسعى إلى تلبية احتياجات أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين والأفراد والمجتمعات والمؤسسات الأردنية المتضررة من الأزمة. وتشتمل الخطة كذلك على تقييم شامل لنقاط الضعف وتوحيد خطط القطاعات المختلفة للاستجابة للأزمة السورية في خطة واحدة، كما تدمج القرارات الحكومية الاقتصادية والسياسية بشأن قضايا تعزيز سبل العيش والتعليم... الخ. وحددت الخطة الاحتياجات التمويلية للقطاعات المتأثرة بأزمة اللجوء السوري خلال السنوات الثلاث بمقدار 5.1 مليار دينار. وتمثل هذه القيمة الأثر المتوقع لتكاليف استضافة اللاجئين السوريين للسنوات الثلاث. ويبين الجدول رقم (6) الموازنة مفصلة بحسب القطاعات. ووفقاً لتصريحات الحكومة، بلغت نسبة تمويل خطة الاستجابة للجوء حوالي 60% خلال عام 2018، ومن الواضح أن ذلك انعكس على مكونات العجز المالي، والاحتياجات الأجنبية، وخاصة في ظل تراجع حجم المنح المتصلة باللجوء السوري تراجعاً ملموساً، واضطرار الحكومة إلى تمويل ما تبقى من خطة الاستجابة ضمن الإمكانيات المحلية.

الجدول رقم (6)

ميزانية خطة الاستجابة للأزمة السورية (مليون دينار)

المجموع	2020	2019	2018	القطاع
815	274	308	233	التعليم
122	33	35	55	الطاقة
13	2	5	6	البيئة
424	140	145	139	الامن الغذائي
366	93	153	120	الصحة
34	10	10	14	القضاء
167	39	50	79	سبل العيش
135	37	48	50	المجالس البلدية
56	20	18	17	المساكن
596	160	187	249	الحماية الاجتماعية
35	12	13	10	المواصلات
463	147	166	151	المياه
2	1	1	1	الإدارة والتنسيق
3226	965	1139	1122	مجموع
1958	668	651	638	الدعم، الأمن، خسارة الدخل، إهلاك البنية التحتية
5184	1633	1790	1761	المبلغ الإجمالي

المصدر: Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2020-2018

والجدير بالذكر أن الدراسات تشير إلى أن الحد الأدنى لتكلفة اللاجئ السوري الواحد على الموازنة سنوياً لا يقل في الصافي عن 2000 دولار أميركي، أي أن عبء زيادة نحو 35 ألف لاجئ يعني زيادة الضغوط على الموازنة العامة في عام 2018 بما لا يقل عن 100 مليون دولار. وعلى صعيد آخر، تشير تقديرات الحكومة إلى أن الكلفة الكلية لللاجئ السوري على الموازنة خلال السنوات الخمس الأخيرة تجاوزت 10 مليارات دولار، مما يعني عبئاً يتجاوز 2 مليار دولار سنوياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، من موازنة ومياه وطاقة وبنية تحتية عامة ومرافق عامة واحتياجات أجنبية، وغيرها.

وقد تأثر قطاع التعليم الحكومي باللاجئ السوري تأثراً كبيراً منذ بداية الأزمة السورية، إذ قسمت وزارة التربية والتعليم الطلبة السوريين اللاجئين إلى ثلاث فئات: الطلبة السوريون مع الطلبة الأردنيين، والطلبة السوريون في مدارس المخيمات، والطلبة السوريون في المدارس الحكومية التي تعمل بنظام الفترتين. وقد بلغ عدد الطلبة السوريين المسجلين في المدارس الأردنية 126127 طالباً وطالبة للعام الدراسي 2017/2016. حيث تبنت 708 مدارس نظام الفترتين، في الصباح وبعد الظهر، ما يتسبب في اكتظاظ الصفوف الدراسية ويؤدي بالتالي إلى انخفاض جودة التعليم..

الجدول رقم (7)

أعداد الطلبة السوريين في المدارس، وعدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين

العام الدراسي	أساسي	ثانوي	مجموع	عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين
2013/2014	125214	غ.م	125214	460
2014/2015	125924	4563	130487	426
2015/2016	104912	5407	110319	450
2016/2017	68600	71400	140000	708

المصدر: الخطة الاستراتيجية، وزارة التربية والتعليم، 2018.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأردن، إلا أنه يبذل ما في وسعه لتقديم أفضل الخدمات للأجئين السوريين، ومن بينها الرعاية الصحية، إذ يتمتع اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات بخدمات رعاية صحية مجانية، كما أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 أن 55% من السوريين في الأردن لديهم تأمين صحي مقابل 68% من الأردنيين مشمولين بالتأمين. وحتى شهر تشرين الثاني 2014 كانت جميع الخدمات العلاجية للمرضى من اللاجئيين السوريين تقدم بالمجان، ونظراً لارتفاع كلفة العلاج بعد ذلك أصبحت تتم معاملتهم مثل معاملة الأردني غير المؤمن (القادر)، أي تُقدّم لهم خدمات صحية مدعومة بنسبة 80%، كما أن بعض الخدمات الصحية ما زالت تُقدّم بالمجان، ومنها خدمات صحة الأم والطفل، ومرضى التلاسيميا، والتطعيم.

ومن جانب آخر، تعرّض نظام الرعاية الصحية الأردني إلى الضغط في الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات. ووفقاً لوزارة الصحة، ازداد عدد زيارات المرضى الخارجيين من السوريين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية، وازداد عدد الذين تم إدخالهم من اللاجئيين السوريين إلى المستشفيات الحكومية، الأمر الذي تطلّب توجه الأردنيين وبصورة متزايدة إلى المراكز والمستشفيات الخاصة، وتحمل نفقات كبيرة لتلقي العلاج، كما شهد الأردن أيضاً عودة ظهور الأمراض المعدية التي تم القضاء عليها سابقاً، مثل السل وشلل الأطفال والحصبة. وقد كان توفير اللقاحات للأجئيين السوريين من أكثر مهمات الصحة العامة أهمية في الأردن ومن أكثر الخدمات كلفة.

وقد أدى هذا الضغط على نظام الرعاية الصحية في الأردن، إلى تقييد الخدمات المتاحة للأجئيين السوريين، إذ ألغت الحكومة الخدمات الطبية المجانية للأجئيين السوريين في تشرين الثاني 2014، بسبب ثقل الأعباء المالية التي تفوق طاقتها، وكما هو مبين في الجدول رقم (8) فإن ميزانية وزارة الصحة تضخمت لتصل إلى 599 مليون دينار في عام 2018.

الجدول رقم (8) ميزانية وزارة الصحة

السنة	الموازنة العامة للدولة	موازنة وزارة الصحة (مليون دينار)	نسبة موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة
2011	6953043	436	6.26
2012	7644490	480	6.28
2013	7455752	500	6.71
2014	8096377	650	8.03
2015	7876386	642	8.15
2016	8495728	652	7.67
2017	8812535	581	6.59
2018	9039342	599	6.63

المصدر: وزارة الصحة، البيانات المالية والإحصائية، 2011-2018.

خلاصة للسياسة الاقتصادية وانعكاساتها (توصيات)

في إطار ما تقدم، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات والخلاصات المتصلة بالسياسة الاقتصادية، تبعاً للتأثر بمعطيات الأوضاع الإقليمية والدولية التي شهد العالم إرهاباتها وتأثر الاقتصاد الأردني بها خلال عام 2018. وفي ما يلي أهم ما يمكن إدراجه في هذا الإطار:

- تكبد الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة العديد من التكاليف نتيجة تأثره بأزمات عدة، منها ما كان إقليمياً ومنها ما كان عالمياً، ساهمت في تباطؤ نموه الاقتصادي وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه المرجوة، مما جعله غير قادر على تحمل أعباء إضافية. وكانت أولى هذه الأزمات حرب الخليج الثانية وما تبعها من انخفاض في سعر صرف الدينار الأردني، ثم الحرب الأميركية على العراق والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الأردني بسبب ارتفاع سعر النفط وتوافد اللاجئين العراقيين إلى الأردن. ومن هذه الأزمات أيضاً: الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم بأكمله والتي كان للاقتصاد الأردني نصيبٌ من تأثيرها السلبي الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية كافة (المالي والصناعي والزراعي والتجاري). وكذلك ما يُسمى «الربيع العربي» وتبعاته من اللجوء السوري، وتفجير خط الغاز المصري وتكاليفه على الدولة والمواطن، الأمر الذي نتج عنه تراكم في الديون الخارجية، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة نسبة البطالة، وتردي الخدمات الصحية والتعليمية، وإضعاف البنية التحتية.
- التأكيد على قدرة الاقتصاد الأردني على الصمود أمام التحديات التي شهدتها العالم والمنطقة، وكذلك على أهمية تعزيز سياسة الاعتماد المتبادل مع الشركاء الرئيسيين

في التجارة والتبادل التجاري، وخلق مصالح مشتركة معهم، مع التركيز على أهمية الخروج عن النسق التقليدي في مجال الأسواق، مما يعني ضرورة التفكير خارج الصندوق، وخاصة في إيجاد أسواق جديدة للتبادل التجاري ضمن منظومة دول إفريقيا، وشبه القارة الهندية، ومجموعة «بريكس»، وهي أسواق ما زالت تشهد تطوراً إيجابياً وتوسعاً للمزيد من الانفتاح على العالم والأسواق الجديدة فيه.

- ساهمت السياسة النقدية المتبعة والمتمثلة بالاستقرار النقدي، مساهمة قوية في تجاوز تداعيات الآثار الممتدة من العالم والإقليم، وأصبحت من المسلمات التي تخدم استقرار الاقتصاد، وهو ما تعزز في الأردن على مدى السنوات الماضية، وخاصة بعد اعتماد سياسة سعر الصرف الثابت في عام 1995، بيد أن قوة العملة يجب أن يتبعها زخم اقتصادي حتى لا يبقى الاقتصاد فريسةً مفهوم «المرض الهولندي» (Dutch Disease) الذي يتسم بقوة العملة وضعف بنية الاقتصاد، مما يستدعي البحث عن سبل تحفيز جانب العرض في الاقتصاد، وفتح مجالات نمو حقيقية ضمن القطاعات الرئيسية (الصناعية والسياحية والزراعية والخدمية).

- في الوقت الذي أشارت فيه حكومة عمر الرزاز إلى الانتهاء من سياسات ضبط الطلب، عبر ضبط النفقات وترشيدها، أصبح من المهم تعزيز التوجهات الهادفة إلى تحريك عجلة الاقتصاد، عبر محفزات حقيقية للاستثمار، تؤدي إلى عودة تدفقات رأس المال الخارجي الساعي إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية. وهو أمر يستتبع بالضرورة إعادة النظر في منظومة تحفيز الاستثمار، والهيئات أو الجهات ذات العلاقة بذلك، مع التأكيد على أهمية ضمان عوائد استثمارية مشجعة للاستثمار الخارجي المباشر.

- التأكيد على ما جاء من توصيات حول الطاقة البديلة في مراجعة حالة الاقتصاد ضمن تقرير حالة البلاد لعام 2018، وما قد يستتبعه ذلك من إطار مؤسسي يساعد على تشجيع الاستثمار في الطاقة البديلة وفي استخداماتها، وضرورة تشجيع الاستثمارات الكبرى في مجالات الطاقة البديلة من جهة، ومن جهة أخرى تحفيز الاستثمارات القائمة والكبيرة في القطاعات المختلفة (الصناعية والزراعية والسياحية والمالية) على زيادة استثماراتها واستخدامها للطاقة البديلة، ضمن شروط ميسرة وبدائل مناسبة للحكومة والقطاع الخاص والجهات المولدة للطاقة في الأردن.

- تفعيل الدراسات التنافسية للمناطق المختلفة في المملكة، وضمن المحافظات الاثنتي عشرة جميعها، وبما يسهم في خلق تنمية محلية ضمن مشروعات حيوية مدروسة، تساعد على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات المحلية للدخول في مشاريع تنموية في المحافظات.

- دراسة الاتفاقيات الدولية التجارية التي لم تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص، لضمان تفعيل هذه الاتفاقيات، أو إعادة النظر بهيكلها، بما يخدم المصلحة الوطنية للقطاعات الاقتصادية المحلية والمستثمرين المحليين.
- التحول من نهج الاعتماد على المساعدات إلى نهج الترويج للفرص الاستثمارية في المملكة، واللجوء إلى الصناديق الاستثمارية السيادية الكبرى في المنطقة للدخول في تلك الفرص واستثمارها، بالتعاون الوثيق مع الصندوق السيادي الأردني، أو صندوق استثمار أموال الضمان، شريطة دراسة تلك الفرص الاستثمارية بمفهوم تحقيق عوائد مجزية على رأس المال المستثمر.
- إطلاق عدد من المشاريع الكبرى المتوقع الاستثمار فيها بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والعالمي ضمن اكتتابات عامة، بمساهمة الصناديق السيادية الوطنية، والمستثمرين الخارجيين، والأفراد، والصناديق السيادية، بما يشجع على تحريك سوق المال وبورصة عمان.
- الاستمرار في السعي نحو تغطية متطلبات خطة الاستجابة للأزمة السورية على المستوى الدولي، ضمن مفهوم تسديد الالتزامات الدولية والإقليمية في مواجهة هذه الأزمة المستمرة، والتي يجب ألا يقع عبئها على الاقتصاد الأردني والمالية العامة للمملكة.

الملاحق الإحصائية

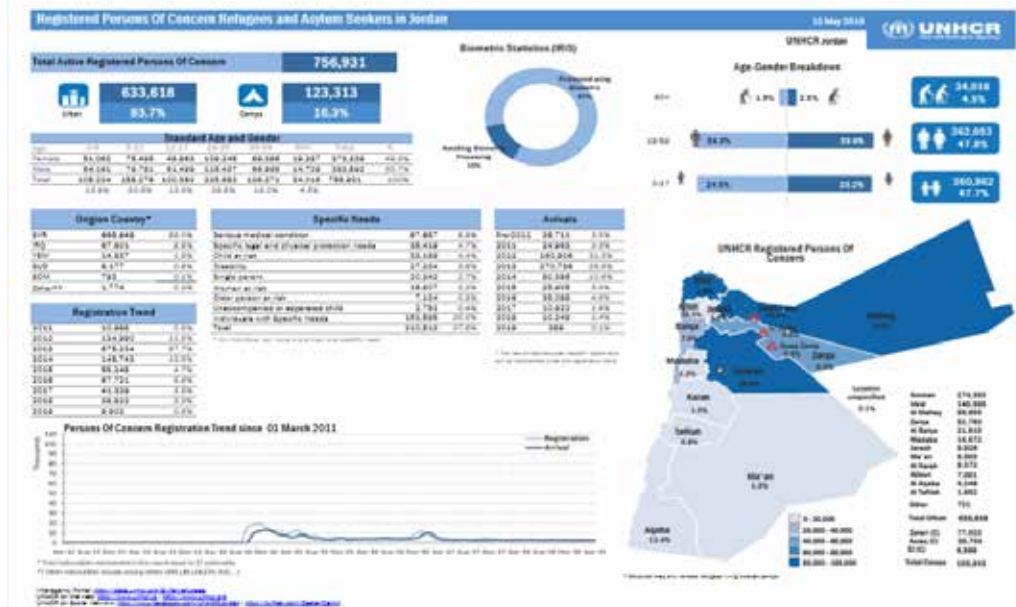
الملحق الإحصائي رقم (1)

جدول بأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (2017-2018)

2018	2017	المؤشر
3304	3082	المساعدات الخارجية الكلية (مليون دينار) (منح وقروض ميسرة)
950	1177	الاستثمارات الخارجية المباشرة (مليون دولار)
91.3	97.2	التغير النسبي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (%)
68	53	متوسط أسعار النفط عالمياً (دولار/ برميل)
728	748	العجز المالي (مليون دينار)
769	734	عدد اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً (بحسب الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة)
1.76	1.7	ميزانية خطة الاستجابة (بحسب توقعات وزارة التخطيط والتعاون الدولي) (مليار دولار)
63%	65%	نسبة تمويل خطة الاستجابة من المجتمع الدولي
1967	2020	صافي حوالات العاملين في الخارج (مليون دينار)
3727	3294	دخل السياحة (مليون دينار)
9703	9167	الصادرات الأردنية (محلي ومعاد تصديره) (مليون دينار)
26	-22	التغير النسبي في حجم التجارة الخارجية مع تركيا ولبنان والعراق وسوريا (%)
5.6	9.3	نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (%)
2.3	2.9	حجم التداول في بورصة عمان (مليار دينار)
1909	2127	الرقم القياسي لمؤشر بورصة عمان

الملحق الإحصائي رقم (2)

إحصائية مفوضية شؤون اللاجئين عن عدد اللاجئين السوريين في الأردن



المصدر: UNHCR, «External Statistical report on UNHCR registered refugees» May 15 2019